

اليمين الدستورية

م.م. علي مجيد العكيلي
كلية القانون/ الجامعة المستنصرية

Abstract

It is not a secret that taking an oath to become a the head of a republic or ministry, or any other significant position in a state, is considered a necessary step towards completing the protocols required for the new official to take over his new office, even when such official is directly elected, as it is the case with the American presidential system.

Therefore, provisions related to legal oath are stated in constitutions. It is customary, as per constitutional provisions, that the new official takes a legal or constitutional oath, as stated in the system adopted by the relevant country.

In addition, a constitutional oath should be taken before the new office holder commences his duties, based on a provision in the constitution or a followed constitutional custom. The constitutional oath is taken before the commission or authority to which the position to be held is affiliated: legislative, executive, or judiciary, as stated in the constitution. Constitutional oath is thus considered one of the modern ceremonies in parliaments. The new office holder – whether a president, minister, or any other official – is not permitted to start carrying out his duties unless he takes such oath. This oath requirement can also be found in non-governmental organizations and unions. For a lawyer, for instance, to practice his profession, he is required to take an oath before the bar's council or a special court. This also applies for other types of unions.

المقدمة

ليس خفيًا أنَّ ظاهرة اليمين الدستوريَّة لتولي منصب الرئاسة أو الوزارة، أو ما في حكمهما من المناصب الدستوريَّة الهامة في الدولة، أصبحت من الأمور الضروريَّة اللازمة لاستكمال بروتوكولات التعيين للمنصب المعين، حتى لو كان الشخص المنتخب انتخابًا مباشرًا، كما هو الحال في النظام الرئاسيِّ الأمريكيِّ؛ لذلك ورد النصُّ على القسم القانونيِّ في جميع دساتير الدول حيث جرت العادة واستنادًا إلى نصوص الدستور أن يقسم من يتولَّى منصبًا في الدولة يمينًا قانونيًا أو دستوريًا حسب نظام كلِّ دولة.

ويؤدي اليمين الدستوريَّة قبل مباشرة مهام مناصبهم، وذلك بناءً على نصٍّ وارد في الدستور أو على أساس عرف دستوريٍّ جارٍ، هذا ويكون اليمين الدستوريَّة أمام الهيئة أو السلطة

التي يتبع إليها ذلك المنصب أمام الهيئة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية حسب ما يحدده نصّ الدستور الجهة التي يتمّ حلف اليمين أمامها؛ لذلك اعتبرت اليمين الدستورية من المراسيم المعاصرة في البرلمانات أن لا يمارس العضو أو الوزير مهامه إلا بعد أداء القسم، كذلك الرؤساء والقادة وأصحاب المناصب العليا كلهم يؤدون اليمين الدستورية حتى الهيئات غير الحكومية وال نقابات فمثلاً عندما ينهي المحامي الواجبات المطلوبة منه ليستطيع ممارسة عمله فإنّه يحلف يميناً أمام مجلس النقابة أو محكمة خاصة، وكذلك الحال بالنسبة للنقابات الأخرى؛ لذلك سوف تكون دراستنا لليمين الدستورية على النحو الآتي :-

- المطلب الأول : تعريف اليمين الدستورية وبيان مشروعيتها.
- المطلب الثاني : صيغة اليمين في الأنظمة الدستورية.
- المطلب الثالث : الآثار المترتبة على اليمين الدستورية.

المطلب الأول

تعريف اليمين الدستورية وبيان مشروعيتها

لبيان تعريف اليمين الدستورية، وبيان مشروعيتها سوف نعرّف اليمين الدستورية لغةً واصطلاحاً، ومن ثم بيان مشروعيتها وعلى النحو الآتي :

أولاً :- تعريف اليمين في اللغة :-

لمعرفة اليمين لغةً لا بدّ من الإشارة إلى مصدر كلمة اليمين^(١) فكلمة اليمين مأخوذة من الفعل (يمين) فيندرج نحو هذا الفصل مصادر اليمين، ومنها (تيمين) انتسب على اليمين ، وابتداء الأفعال باليد اليمنى والرجل اليمنى والجانب الأيمن، و (استيمين) تبرك به، (الأيمن)، و (اليمين) البركة، و (اليمنى) خلاف اليسرى، وهو من يميل إلى المحافظة والاعتدال في رأيه. وقد جاء في المعاجم أنّ (اليمين) الحلف والقسم، مؤنث، سُمّي باسم يمين اليد ؛ لأنّهم كانوا يتماسحون بأيديهم فيتخالفون، وفي الصباح، لأنّهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كلّ امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه، والجمع من اليمين (أيمن، وأيمان) حتى جاء في الحديث " يمينك على ما يصدقك به صاحبك " أي يجب عليك أن تحلف له على ما يصدقك به إذا حلفت له^(٢).

فاليمين الحنيف والقسم مخلف أي أقسم فهو حالف و (حلفه) طلب منه أن يحلف، قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : " من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله "، أما القسم فهو مفرد فأقسم بالله أي حلف به، و (المقسم) الموضع الذي حلف فيه، قال تعالى : (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) [النور : ٥٣]، وقال تعالى : (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ)^(٣).

واليمين تأتي في اللغة بمعنى القوة والقدرة ؛ لذا سميت إحدى اليدين باليمين لأنها أقوى من الأخرى، ويكون اليمين أيضاً بمعنى العهد لقوله تعالى : (وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ) [التوبة : ١٢].

(١) د. محمد محمود العمار، الوسيط في القانون الدستوري الأردني، ضمانات استقلال المجالس التشريعية، دار الخليج، عمان، ٢٠١٠، ص ٣٥٧.

(٢) السيد محمد مرتضى الزبيدي، تح : عبد الكريم الغرناوي، راجعه : د. ضاحي عبد الباقي، ود. خالد عبد الكريم جمعة، التراث العربي، دولة الكويت، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ج ٣٦ / ص ٣٠٦. وابن منظور، تح : عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، لسان العرب، دار المعارف، دبط، ج ٥٥ / ص ٤٩٦٩.

(٣) وردت لفظة القسم في سورة المائدة بالآيتين (١٠٦ _ ١٠٧).

ثانيًا:- تعريف اليمين اصطلاحًا :-

يعرّف اليمين الدستوريّ بأنّه : قسمٌ يؤديه رئيس الدولة أو أعضاء الحكومة، وكذلك السلطة التشريعيّة، قبل مباشرة مهام مناصبهم، وذلك بناءً على نص وارد في الدستور أو على أساس عرف دستور جارٍ.^(١)

يتضح من هذا التعريف، إنّ اليمين القانونيّة أو الدستوريّة هو اليمين أو الإقرار الذي يقوم به الشخص قبل القيام بواجبات منصبه، وعادة ما يكون منصبًا في الحكومة أو داخل هيئة دينيّة كما أنّه قد يشترط القيام به أحيانًا من قبل موظفين المنظمات الأخرى، وغالبًا ما تنصّ القوانين الوطنيّة على هذا الشرط قبل ممارسة مهام المنصب، وقد يجري اليمين في مراسيم الافتتاح، كالجلسات الافتتاحيّة للبرلمانات أو لدى التنويع أو أي مراسيم أخرى ترتبط بتولي المنصب، كما قد يجري بصورة خاصة. وفي بعض الأحوال يمكن أن يتمّ أداء اليمين بصورة خاصة ثم يعاد أدائه خلال مراسيم عامة.^(٢)

جدير بالذكر قد تختلف الأيمان الخاصة بالمنصب منها ما يكون الولاء للدستور أو منصب قانونيّ آخر أو لشخص أو أي صاحب منصب آخر، على سبيل المثال اليمين لدعم دستور الدولة أو يمين الولاء للملك ووفقًا لقوانين الدولة يمكن أن يعدّ اليمين الدستوريّة خيانة أو جريمة عظمى. وكلمة (اليمين) وعبارة (قسم) تشير إلى تعهد رسمي، أما بالنسبة لأولئك الذين يختارون عدم استخدام مصطلح اليمين فإنّ لهم استخدام مصطلحات بديلة مثل " الوعد الرسمي " و (أعد) في بعض الأحيان.^(٣)

ثالثًا:- مشروعية اليمين الدستوريّة :-

اليمين شرعًا، كما يرى الشريف الجرجانيّ هو " تقوية أحد طرفي الخبر بذكر الله الشرط والجزاء، حتى لو حلف أن لا يحلف، وقال : إن دخلت الدار فعبدني حرّ، يحنث، فتحريم الحلال يمين، كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) [التحريم : ١ _ ٢] ^(٤) وقد ذهب الطباطبائيّ لذات المعنى حيث يرى أنّ اليمين " الحلف بالله تعالى أو أسمائه الخاصة لتحقيق ما يمكن المخالفة إمكانيًا عقليًا "^(٥)؛ ولهذا لا ينعقد على ترك الواجب أو الممتنع بالذات وقد استدللّ على إثباته بالأدلة الأربعة^(٦).

(١) د. محسن خليل، النظم السايسيّة والقانون الدستوريّ، منشأة المعارف الاسكندريّة ١٩٧١، ص ١٧٤.

(٢) د. علي مجيد العكلي، الحدود الدستوريّة للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة، المركز القوميّ، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٠٢.

(٣) Anooth office. availabeat : https://eh.wikipedia.org/wiki/ooth_of_office.

(٤) الشريف الجرجانيّ، التعريفات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت _ لبنان، ط ١، ١٤٢٥ هـ _ ٢٠٠٥ م، ص ١٨٠.

(٥) علي الطباطبائيّ، رياض المسائل، مطبعة دار الهادي، ط ١، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٦٧.

(٦) د. حيدر السهلانيّ، فقه التمثيل النيابيّ _ دراسة في الأسس والمباني، العارف للطبوعات، لبنان، ٢٠١٣، ص ٣٥٥.

واليمين الدستورية شأنها شأن باقي الأيمان التي ينعقد متعلقها؛ لذا فإنّ اليمين الدستورية يترتب على أدائها ما يترتب على حالفها من التعهد والالتزام سواء أداها رئيس الدولة أو أحد أعضاء الحكومة بمفرده كان أو الإدلاء جماعياً^(١).

بمعنى آخر اليمين إخبار عن أمر مع الاستشهاد بالله تعالى على صدق الخبر^(٢) إذا فاليمين أو القسم إشهاد الله تعالى على صدق نوايا من يحلفه، بأن يقوم بها أوكل بأمانه وإخلاص مع علمه المطلق بأنّ الله جلّ وعلا مطلع على السرائر والظواهر ويراقبه في كل أفعاله وأقواله ؛ لذلك فإنّ متولي المنصب يُشهد الله على صدق القول والعمل، فإذا صدق في قوله وعمله، تحققت الأهداف التي وجد من أجلها، وتحقق الأهداف يخدم الأمة التي أوكلت إليه أمر خدمتها، فاليمين صلة بين العبد وربّه ويترجمها إلى أفعال في الحياة الدنيا، نحن نرى أنّ اليمين الدستورية أو القانونية أهمية كبيرة في حفظ التوازن في العمل، وإنّ الله رقيب على الأعمال.

المطلب الثاني

صيغة اليمين في الأنظمة الدستورية

تتضمن نصوص الدساتير صيغة محددة لأداء اليمين، يتلوها من يتولى منصباً جديداً بين يدي السلطة التابعة لها، كأن يقسم رئيس الدولة يميناً بيناً أمام سلطة الشعب (المجلس التشريعيّ)، وتختلف صيغة اليمين الدستورية من دولة لأخرى ومن نظام إلى نظام، ففي النظام الرئاسيّ أخذ الدستور الأمريكيّ النافذ بصيغة اليمين الآتي : " أقسم (أو أكد) بأنني سوف أدم وأدافع عن دستور الولايات المتحدة ضدّ كلّ الأعداء، الخارجيين والداخليين، وبأنني سوف اتحلّى بالآيمان الحقيقيّ والولاء له، وأنا اتحمل بهذا الالتزام بحرية، دون أي تحفظ عقليّ أو بغرض التهرب، وإنني سوف أؤدي واجبات المنصب الذي أنا على وشك تسنمه بصدق وإخلاص حتى يساعدني الله " ^(٣).

في بداية كلّ الكونكرس الجديد في يناير، كانون الثاني من كلّ سنة فردية، يؤدي كامل مجلس النواب وثلث مجلس الشيوخ المراسيم الدستورية الرسمية التي يرجع قدمها إلى بداية تشكّل الجمهورية مع الملاحظ أنّ الدستور الأمريكيّ لا يحتوي على اليمين الخاصة بالرئيس، أما بالنسبة للمسؤولين الآخرين، بما في ذلك أعضاء الكونكرس فتحدد الوثيقة الدستورية فقط بأنّ عليهم (يلتزم باليمين أو التوكيد على دعم هذا الدستور).

في الخامس من أيار من عام ١٧٨٩، وضع الكونكرس أول صياغة رسمية لليمين الدستورية كلّ من أعضائه وللموظفين العموميين، وقد كان هذا اليمين بسيطاً جداً ويتكون من أربعة عشر كلمة وهو " أقسم جازماً (أو أكد) بأنني سوف أدم دستور الولايات المتحدة " وعلى مدى ثلاثة أرباع قرن من الزمان استمر هذا اليمين على الرغم مما يشوبه من نقص، إلا إنّ اندلاع الحرب الأهلية حول سرعة هذا الفعل الروتينيّ (أداء اليمين) إلى أمر غاية في الأهمية.

(١) د. حيدر السهلاني، المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(٢) محمد محمود العمار، المرجع السابق، ص ٣٧٢.

(٣) Oath of office , available at : [http:// www. Senate. gov / veference / reference – index-subject / oath – vrd.htm](http://www.Senate.gov/veference/reference-index-subject/oath-vrd.htm).

في أبريل من عام ١٨٦١، حيث كانت الولاءات غير مؤكدة وقابلة للتغيير، أمر الرئيس إبراهيم لنكولن (Abraham – Lincoln) جميع الموظفين المدنيين الاتحاديين داخل السلطة التنفيذية، بأداء يمين موسعة، وعندما عقد الكونكرس جلسة طارئة وجيزة في يوليو ردد أعضاءه أوامر الرئيس، وذلك من خلال سن تشريعيّ يشترط على الموظفين أداء اليمين الموسعة في دعم الاتحاد، وهذا اليمين أقرب سلف مباشر من اليمين الحديثة^(١).

هذا وعندما عاد الكونكرس لدورته العادية في ديسمبر كانون الأول عام ١٨٦١، كان لدى الأعضاء قناعة أن الاتحاد يخشى من الخونة في الشمال أكثر من خشيته من جنود الجنوب ؛ لذا لجأ الكونكرس إلى تعديل اليمين مرة أخرى، مضيفاً القسم الأول الجديد المعروف باسم (اختبار اليمين المسرع) وبعد توقيعه أصبح قانوناً يوم ٢ يوليو ١٨٦١، وبموجبه على " كلّ شخص منتخب أو معين في أي منصب...في ظلّ حكومة الولايات المتحدة...باستثناء رئيس الولايات المتحدة " القسم أو تأكيد أنه لم يشارك من قبل في سلوك إجراميّ أو كان خائناً. أما الموظفين الحكوميين الذين فشلوا في أن يؤدوا يمين عام ١٨٦٢ فإنهم لن يتقاضوا رواتبهم، في حين سيحاكم الذين يحلفون كذباً بتهمة الحنث باليمين ومنعه إلى الأبد من العمل الاتحاديّ.

ولا شكّ في إنّ يمين عام ١٨٦٢ أكثر دقة ومتانة من قانون ١٨٦١ الذي تمت صياغته على عجلة وعلى الرغم إنّ الكونكرس لم يوسع من نطاق اختبار اليمين المدرع لأعضائه، إلا أنّ العديد منهم بادر إلى القيام به طواعيةً.

هذا وقد نجح المتشددون من أعضاء الكونكرس في نهاية المطاف في جعل اختبار اليمين المدرع إلزامياً لجميع الأعضاء ؛ وذلك بسبب غضبهم من الأعضاء الذين رفضوا هذا الفعل الرمزيّ أثناء أزمة الحرب، ورغبة منهم في منع عودة القادة الجنوبيين قبل الحرب إلى مراكز السلطة في الحكومة الوطنية^(٢).

ثم فتح مجلس الشيوخ نظامه ليشترط على الأعضاء لاداء اختبار اليمين سنوياً، ولكن أيضاً من خلال التوقيع على نسخة من اختبار اليمين. لكن مع انحسار التوترات خلال العقد الذي تلا الحرب الأهلية أصدر الكونكرس قانوناً عام ١٨٦٨ سمح فيه للحلفاء السابقين من الولايات الجنوبية بعدم أداء الاختبار، مما أثار حفيظة الشماليين وأشاروا على الفور إلى الكيل بمكيالين، وإنّ القانون الجديد يتطلب من الودويين الموالين أداء الاختبار القاسي، في حين يسمح للحلفاء السابقين تجاهله، وفي عام ١٨٨٤، قام الجيل الجديد من المشرعين بإلغاء اختبار اليمين بهدوء، مع ترك التأكيد على الولاء الدستوريّ السليم حتى اليوم.

أما في النظام البرلمانيّ فقد تختلف صيغة اليمين في النظام الجمهوريّ عنها في النظام الملكي ؛ لذلك سوف نبين صيغة اليمين الدستورية في النظامين وعلى النحو الآتي :

أولاً :- صيغة اليمين الدستورية في النظام الجمهوري :-

ففي العراق أخذ دستور ٢٠٠٥ في المادة (٥٠) منه والنظام الداخليّ لمجلس النواب في المادة (٦) منه على اليمين القانونية وورد بالصيغة ذاتها وهي " أقسم بالله العظيم أن أؤدي

(1)Anooth office. availabeat : [https\\ eh. wikipedia org / wiki/ ooth – of – office](https://eh.wikipedia.org/wiki/ooth-of-office).

(2)oath of office. united notions senates. senates history. available at : [http//www.senate.gov / artandhistory / history / common / brie fing / oath – office. htm](http://www.senate.gov/artandhistory/history/common/briefing/oath-office.htm).

مهماتي ومسؤولياتي القانونية بتفانٍ وإخلاص، وأن أحافظ على استقلال العراق وسيادته، وأرعى مصالح شعبه وأسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه، وثرواته، ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وأن أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة واستقلال القضاء والتزام بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد، والله على ما أقول شهيد " (١).

كذلك نصّ الدستور السوريّ في المادة (٩٠) منه، قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته يقسم أمام مجلس الشعب القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور، كما نصت المادة (٧) على الشكل التالي : " أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي وأن احترم الدستور والقوانين وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن، وأن أعمل وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية " (٢).

أيضاً جاء الدستور المصريّ لعام ٢٠١٤ في نص المادة (١٠٤) من الدستور بالصياغة ذاتها " أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن احترم الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه " (٣). كذلك دستور الجزائر النافذ في المادة (٦٧) من الدستور التي يؤديها الرئيس وجاءت بالصياغة ذاتها " بسم الله الرحمن الرحيم، وفاءً للتضحيات الكبرى ولأرواح شهدائنا الأبرار، وقيم ثورة نوفمبر الخالدة، أقسم بالله العلي العظيم بأن احترم الدين الإسلامي وأمجده، وأدافع عن الدستور وأسهر على استمرارية الدولة وأعمل على توفير الشروط اللازمة للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري وأسعى من أجل تدعيم المسار الديمقراطي، واحترم حرية اختيار الشعب ومؤسسات الجمهورية وقوانينها، وأحافظ على سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب والأمة وأحمي الحريات والحقوق الأساسية للإنسان والمواطن وأعمل من دون هوادة من أجل تطور الشعب وازدهاره وأسعى بكل قواي في سبيل تحقيق المثل العليا للعدالة والحرية والسلم في العالم " (٤).

لكن اختلف وتميز دستور جمهوريّة اليمن بضرورة التمسك بكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلّم)، وجاء نص اليمين بالصيغة ذاتها " أقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله، وأن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن احترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب وحرياته رعاية كاملة، وأن أحافظ على وحدة الوطن واستقلاله وسلامة أراضيه والله على ما أقول شهيد " (٥).

يتضح مما تقدّم بعد عرض النصوص الدستورية لليمن في الدساتير الجمهوريّة تبين أنّها جاءت أغلبها متطابقة، وهو الولاء للوطن والدستور لكن اختلف وتميز الدستور اليمني بضرورة التمسك بكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلّم)، أما الدساتير الأخرى نجدها متنوعة تشمل :

- التفاني والإخلاص في العمل.
- الحفاظ على استقلال البلاد وسيادتها.

(١) دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

(٢) دستور سوريا لعام ٢٠١٢.

(٣) دستور مصر لعام ٢٠١٤.

(٤) دستور الجزائر لعام ١٩٩٦.

(٥) دستور اليمن لعام ١٩٩٠.

- رعاية بعض المصالح العليا، مثل سلامة الشعب، سلامة الإقليم وثرواته، والنظام الاتحادي.
- صيانة الحريات العامة والخاصة.
- استقلال القضاء.
- الالتزام بتطبيق التشريعات.^(١)

ثانيًا :- صيغة اليمين الدستورية في النظام الملكي :-

ففي الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ في نصّ المادة (٢٩) منه والتي جاءت بالصياغة ذاتها " يقسم الملك أثر تبوئه العرش أمام مجلس الأمة، الذي يلتئم برئاسة رئيس مجلس الأعيان، أن يحافظ على الدستور، وأن يخلص للأمة، فيقول الملك " أقسم بالله العظيم أن أحافظ على الدستور وأن أخلص للأمة " ^(٢).

كذلك بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء، فقد أوجب الدستور سابق الذكر عليهم أن يقسموا أمام الملك، فقد نصت المادة (٤٣) من الدستور على رئيس الوزراء والوزراء قبل مباشرتهم أعمالهم أن يقسموا أمام الملك اليمين التالية " أقسم بالله العظيم، أن أكون مخلصًا للملك، وأن أحافظ على الدستور، وأن أخدم الأمة، وأقوم بالواجبات الموكولة إلي بأمانة".

جدير بالذكر أنّ صيغة اليمين الدستورية في الدستور الأردني تختلف صيغتها بالنسبة للرئيس ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ؛ لأنّ النظام الداخلي لمجلس الأعيان، الصادر بمقتضى المادة (٨٣) من الدستور سابق الذكر، وفي المادة الثانية منه، أوجبت على كل عضو من أعضاء المجلس، أن يقسم اليمين، فذكرت على كل عضو من أعضاء المجلس وقبل الشروع في عمله أن يقسم أمام المجلس اليمين بالصيغة ذاتها : " أقسم بالله العظيم، أن أكون مخلصًا للملك والوطن، وأن أحافظ على الدستور، وأن أخدم الأمة، وأقوم بالواجبات الموكولة إليّ حق القيام". ^(٣)

كما جاء الدستور الكويتي النافذ في نص المادة (٦٠) والتي يؤدي الأمير قبل ممارسته صلاحياته، في جلسة خاصة لمجلس الأمة اليمين بالصيغة ذاتها : " أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأدود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأصون استقلال وسلامة أراضيه " ^(٤).

كذلك جاءت المادة (٦٣) من ذات الدستور بخصوص نائب الأمير فيؤدي نفس اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة (٦٠) سابقة الذكر لكن مشفوعة بصيغة " وأن أكون مخلصًا للأمير ".

أيضًا جاء دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في نصّ المادة (٥٢) والتي جاءت في الصياغة ذاتها " أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصًا للإمارات العربية المتحدة، وأن أحترم

(١) د. حنان محمد القيسي، حقوق وواجبات أعضاء مجلس النواب في العراق _ دراسة في دستور ٢٠٠٥، والنظام الداخلي لمجلس النواب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ١٦٩.

(٢) دستور الأردن لعام ١٩٥٢.

(٣) د. محمد محمود العمار، المرجع السابق، ص ٣٦٧.

(٤) دستور الكويت لعام ١٩٦٢.

دستورها وقوانينها وأن أرعى مصالح شعب الاتحاد، وأن أؤدي واجبي بأمانة وإخلاص، وأحافظ على استقلال الاتحاد وسلامة أراضيه." (١)

كما جاءت المادة (٥٧) من ذات الدستور والخاصة برئيس الوزراء ونائبيه والوزراء، والتي حددت صيغة اليمين ذاتها " أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للإمارات العربية المتحدة، وأن أحترم دستور الاتحاد وقوانينه، وأن أؤدي واجباتي بالأمانة وأن أرعى مصالح شعب الاتحاد رعاية كاملة، وأن أحافظ محافظة تامة على كيان الاتحاد وسلامة أراضيه " (٢)

يتضح مما تقدّم من النصوص الدستورية في الأنظمة الملكية إنها تضمنت صيغ اليمين الدستورية الولاء للملك أو الأمير والحقيقة إن تلك النصوص تكرر واضح، وتضم التزامات وكان بالإمكان إجمالها بالاختصار على احترام الدستور والنظام الاتحادي ؛ لأنّ أغلب العناصر التي ذكرت تنضوي تحت الدستور، وتستمد قوتها الإلزامية منه.

جدير بالذكر هنالك دساتير لم تتضمن القسم أو اليمين، مثل دولة لبنان والمغرب التي انفردت عن سائر الدول العربية بهذا الاتجاه ولا نعلم إذا كان للتقليد الفرنكفوني يد في ذلك، خصوصاً إذا أدركنا إنّ هذه الدول تأثرت في أنظمتها ودساتيرها وثقافتها القانونية بالنهج التقليديّ الفرنسي. (٣)

المطلب الثالث

الاثار المترتبة على اليمين الدستورية

إنّ اليمين القانونية تولد إحساساً وجدانياً لدى الرئيس أو العضو أو رئيس مجلس الوزراء أو غيره، وتدخل في روعة الرغبة بالاستقامة والرهبة من عواقب التخاذل أو الانحراف باستخدام السلطة ؛ ولهذا ورد النص على النطق باليمين علناً ووجوباً (٤).

كما أجازت بعض القوانين وضع اليد على المصحف أثناء الحلف أو مجرد رفع اليد أثناء حلف اليمين، وأغلب الدساتير والقوانين تطلب في الحلف قبل المباشرة بالمهام. كما أنّ أداء القسم أو اليمين الدستورية يمكن إجمالها في نقطتين مهمتين هما :

أ. يعطي الثقة للناس، وهذا كما تقدّم من فوائد القسم.

ب. أو هو الالتزام في الالتزام.

حيث أنّ الشعب التزمه وأعطى أصواته للمرشح سواء رئيس الدولة كان أو غيره، وفي نفس الوقت لم يعرفوا نيّاته فلكي يكشف عن مكنون سره فعليه الالتزام وكشف تلك الثقة من خلال القسم، فسيصبح القسم أحد الإمارات وليس كالبينة في القضاء، فتكون تلك الإمارات كاشفة عن ذلك الالتزام (٥) وربّ سائل يسأل، هل يمكن مقاضاة صاحب المنصب سواء كان رئيس دولة أو نائب أو غيره، في حالة نكوته باليمين التي أقسمها ؟

والجواب على ذلك، لم يحدث أن تمّ محاسبة أي رئيس أو نائب أو عضو برلمان عن نكوته باليمين، كما لم يقم أي عضو بالنكوث عن أداء اليمين الدستورية، ولكن يتمّ محاسبته عنها بعد رفع الحصانة البرلمانية عن العضو أو غيره أو في جريمة الحنث في اليمين الدستورية بالنسبة

(١) دستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.

(٢) دستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.

(٣) د. حنان محمد القيسي، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٤) د. محمد محمود العمار، المرجع السابق، ص ٣٧١.

(٥) د. حيدر السهلاني، المرجع السابق، ص ٣٦٤.

لرئيس بعد إدانته من قبل المحكمة الاتحادية، كما هو الحال في العراق أو عن طريق المجالس التشريعية.

كما يرى البعض أنّ الإشكالية الأساس في موضوع القسم تتعلق بتلك التي تعرضه للاستخدام بمسألة الحصانة النيابية، إذ كيف يمكن للنائب أن يمارس كامل صلاحياته مستظلاً ومستفيداً بالحصانة النيابية، ذاهباً في مواقفه وأقواله إلى أقصى الحدود، وفي الوقت نفسه يلاحقه صدى القسم الذي رفعه عند مباشرة عمله النيابي، هذه تمنحه ثقةً ودافعاً واطمئناناً، وهذا يشده وينذر، ويسلط على رأسه سيف الحنث والنكول ؛ لذا ممارسته مهامه لمفاهيمه الخاصة في الصدق والأمانة والتجرد والإخلاص^(١).

ويتضح مما سبق ذكره أنّ للقسم الدستوري أهمية خاصة لضمان استقلال المجالس التشريعية أو غيرها من المناصب، حيث أنّها تولد إحساساً وجدانياً لدى العضو فتدخل روعة الرغبة بالاستقامة.

فاليمين أو القسم إلهام الله تعالى على صدق نوايا من يحلفه، بأنّه يقوم بما أوكل إليه بأمانة وإخلاص مع علمه المطلق بأنّ الله جلّ وعلا مطلع على السرائر والظواهر ويراقبه في كل أفعاله وأقواله؛ لذلك فإنّ العضو يشهد الله على صدق القول والعمل.

فإذا صدق في قوله وعمله، تحققت الأهداف التي وجد من أجلها، ويتحقق الأهداف يخدم الأمة التي أوكلت إليه أمر خدمتها ؛ لأنّ اليمين صلة بين العبد وربّه ويترجمها إلى أفعال في الحياة الدنيا^(٢).

أخيراً يمكننا القول إنّ لليمين الدستورية أهمية كبيرة في حفظ التوازن في العمل، وإنّ الله رقيب على الأعمال، وإن كانت اليمين إجراء شكلي لا يتم محاسبة النائب عليه.

جدير بالذكر أنّ في العراق لا يكفي أن تصادق المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات لكي يكتسب النائب صفة العضوية في مجلس النواب بل لابد من أداء اليمين الدستوري ؛ لأنّه شرط المباشرة في العمل النيابي.

ومعنى ذلك أنّه لا يحق للفائز بالتصويت لمجلس النواب أن يباشر عمله إلاّ بعد أن يؤدي اليمين، وبالتالي لا يستحق أية حقوق نيابية إلاّ بعد المباشرة، ولقد لوحظ بعض النواب لم يؤدي اليمين إلاّ بعد فترة طويلة نسبياً من عمل المجلس، إلاّ أنّه كانت تصرف له حقوق النواب وهي مخالفة دستورية، كذلك جاء قبول مجلس النواب لاستقالة الفائز بالانتخابات في هذه الدورة ٢٠١٤، قبل أداء اليمين غير الدستوري، حيث جاء في قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ٥٦ / اتحادية / ٢٠١١ في ٢٨ / ٢ / ٢٠١١، بخصوص بدء عضوية النائب أنّه " يصبح المنتخب نائباً إذا صادقت المحكمة الاتحادية العليا على النتائج المعلنة وأدى اليمين الدستورية قبل العضوية بأنّه (المنتخب) وهنا فاصلة بين العملية الانتخابية والعملية النيابية فالأولى يكون الشخص ضمن (كيان) أو هو بذاته كيان.

أما الثانية بتغير فيه مركزه القانوني من منتخب إلى نائب، وهذا يستتبع أنّه لا علاقة للتحالفات الانتخابية في (كيانات) بالتحالفات النيابية في (كتل) ؛ لأنّ المنتخب يدخل في مركزه القانوني الجديد ولا علاقة لوجوده السابق في كيان حيث يمكن أن يدخل في إطار جديد بعنوان (كتلة).

(١) د. حنان محمد القيسي، المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٢) د. محمد محمود العمار، المرجع السابق، ص ٣٧٣.

الخاتمة

بعد أن رفع قلم البحث، وجفت صحائفه حق علينا بيان موضوع اليمين الدستورية وبيان مشروعيّتها وصيغ اليمين في الأنظمة الدستورية والآثار المترتبة على اليمين الدستورية ومن هذه الدراسة وصلنا إلى عدّة نتائج :

١. من خلال الاطلاع على نصوص الدساتير تبين أنّ اليمين الدستورية حين وضعت بالصيغة الدينية، كان مفهومها بنظر الشعب المؤمن، أنّ من يحنث يمينه يأثم بحق الله وبحق أمته، ثم إنّ اليمين لا بدّ أن تكون رادعاً معنوياً وما زالت الغاية من اليمين الدستورية. والأمر يتوقف بالنتيجة على شخص الحالف ومدى إيمانه بالله وبالمثل العليا والأخلاق.
٢. إنّ أغلب الدساتير جاءت نصوصها متطابقة من حيث صيغة القسم بالنسبة للرئيس والوزراء والنواب ما عدا بعض الدساتير ومنها دستور لبنان والمغرب، جاءت صيغة القسم خاصة بالرئيس فقط، ولا يوجد في الدستور اللبناني أي نص يلزم الوزراء بأداء اليمين الدستورية رغم أنّهم يتحملون التبعة السياسية.
٣. إنّ بعض الدساتير الملكية اقتصرّت نصوصها على الولاء للملك والأمير ومنها دستور الأردن والكويت.
٤. فضلاً عن الناحية الدينية، أصبح اليمين الدستورية ذات قيمة تاريخية مستمدة من أيمان الشعوب كافة، بأنّ على الإنسان أن يكون صادقاً، وباراً بقسمه، وفياً لتعهده، مهما كانت معتقداته الدينية، وخاصة إذا كان الحالف ممن أنيط بهم أمر تولي السلطة ومقدرات البلاد.
٥. أخيراً حتى لا نضرب بقلمنا العماء أو المجردات، فإنّه ينبغي علينا التسليم بحقيقة، وهي أنّ الدستور اليمني قد تميز عن الدساتير الأخرى بصيغة التمسك بكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم).

قائمة المراجع

القرآن الكريم.

أولاً :- الكتب :-

١. د. محمد محمود العمار، الوسيط في القانون الدستوري الأردني، ضمانات استقلال المجالس التشريعية، دار الخليج، عمان، ٢٠١٠.
٢. د. حنان محمد القيسي، حقوق وواجبات أعضاء مجلس النواب في العراق دراسة في دستور ٢٠٠٥، والنظام الداخلي لمجلس النواب العراقي بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.
٣. د. محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧١.
٤. د. علي مجيد العكيلي، الحدود الدستورية للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة، المركز القومي القاهرة، ٢٠١٧.
٥. د. حيدر السهلاني، فقه التمثيل النيابي _ دراسة في الأسس والمباني، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣.
٦. علي الطبطبائي، رياض المسائل، مطبعة دار الهادي، بيروت، ١٩٩٢.

٧. السيد محمد مرتضى الزبيدي، تح : عبد الكريم الغرباوي، راجعه : د. ضاحي عبد الباقي، ود. خالد عبد الكريم جمعة، التراث العربي، دولة الكويت، ط١، ١٤٢٢ هـ _ ٢٠٠١ م. وابن منظور، تح : عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، لسان العرب، دار المعارف، د. ط. ١٤٢٥ هـ _ ٢٠٠٥ م، ص ١٨٠.
٨. الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت _ لبنان، ط١، ١٤٢٥ هـ _ ٢٠٠٥ م، ص ١٨٠.

ثانيا : المراجع باللغة الانكليزية :-

1. Oath of office , available at : [http:// www. Senate. gov / veference / reference – index-subject / oath – vrd.htm](http://www.Senate.gov/veference/reference-index-subject/oath-vrd.htm).
2. Anooth office. availabeat : [https\\ eh. wikiopedia org / wiki/ ooth – of – office](https://eh.wikipedia.org/wiki/ooth-of-office).
3. oath of office. united notions senates. senates history. available at : [http// www.senate.gov / artandhistory / history / common / brie fing / oath – office. htm](http://www.senate.gov/artandhistory/history/common/briefing/oath-office.htm).

ثالثا :- الدساتير :-

- دستور أمريكا لعام ١٨٨٧.
- دستور العراق لعام ٢٠٠٥.
- دستور سوريا لعام ٢٠١٢.
- دستور مصر لعام ٢٠١٤.
- دستور الجزائر لعام ١٩٩٦.
- دستور اليمن لعام ١٩٩٠.
- دستور الأردن لعام ١٩٥٢.
- دستور الكويت لعام ١٩٦٢.
- دستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ ،